

منشورات جامعة بيرزيت

جامعة عربية في فلسطين
(دراسة أولية)

إعداد

الدكتور حنا ناصر

رئيس جامعة بيرزيت

SPC
LA
1443
.N38
1977
BZU
C.1.



ISBN= 234915

ACC.# 98888

شورات جامعة بيرزيت

٢٦٦

1449

جامعة عربية في فلسطين

(دراسة أولية)

SPC
LA
1443
.N38
1977
BZU
C.1



إعداد

الدكتور حنا ناصر

رئيس جامعة بيرزيت



نشرت هذه الدراسة في مجلة «شؤون فلسطينية» في عدد آذار ١٩٧٦

جامعة عربية في فلسطين : دراسة أولية

الدكتور حنا ناصر

لقد قامت محاولات كثيرة منذ زمن الانتداب البريطاني لإقامة جامعة عربية في فلسطين (1) ، ولكن جميع هذه المحاولات فشلت حتى الآن (2) . وفي بضع السنوات الأخيرة ازداد اهتمام القيادة الفلسطينية بالتعليم الجامعي وأجريت عدة دراسات (3) ، بحثت في التعليم الجامعي بشكل عام وافترضت ضمنا - بسبب وجود الاحتلال - إقامة جامعة فلسطينية خارج فلسطين . والبحث التالي يأتي مكملا للدراسات السالفة الذكر ، ويحتوي على توصيات عامة واقتراحات بمدد جامعة عربية (أو كليات جامعية) في فلسطين نفسها .

لا يمكن في الوقت الحاضر انشاء مؤسسات جامعية عربية في فلسطين الا في الجزء المحتل منها بعد عام ١٩٦٧ . ولن تعم فائدة مثل هذه المؤسسات حائبا الا على ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك لان الحكم العسكري يمنع في التحاق أبناء فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧ (أي عرب اسرائيل) والفلسطينيين الموجودين في الخارج بمؤسسات الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبالرغم من هذا انتقيد ، فان قيام جامعة عربية على أي جزء من فلسطين هو امر بالغ الأهمية . نعدنا عن الأهمية التربوية والثقافية ، التي تعد من الأهداف الكلاسيكية لأية جامعة ، فان وجود جامعة فلسطينية يؤكد شرعية الشعب الفلسطيني على أرضه ووطنه ويحافظ على هذه الشرعية . واذا روعى التخطيط الصحيح ، يمكن للجامعة أن تلعب دورا أساسيا في خلق جيل قادر على تحمل القيادة ومواجهة تحديات المستقبل . ولا شك بان معاناة الشعب الفلسطيني تفرض نمطا معيناً من التخطيط . ومن الأنسب أن لا تكرر الجامعة في برامجها كل ما يعمل به في الجامعات العربية أو الأجنبية ، بل يجب أن تنطلق إلى الأمام متمسكة بفلسفة مرتبطة بأهالي الشعب الفلسطيني . وبالطبع سيكون هنالك حاجة دائمة أثناء التخطيط ، وبعد انشاء الجامعة ، لثريويين مختصين لتحديد البرامج الدراسية والثقافية في الجامعة وحتى لاسلوب الحياة الجامعية فيها (4) .

وفي مجال البحث عن التعليم الجامعي ، تجدر الإشارة الى ان التعليم الجامعي - داخل فلسطين وخارجها - يساعد في هجرة الخريجين اذا لم تتامن وظائف كافية لهم . وبما ان وجود هذه الوظائف يعتمد الى حد بعيد على مشاريع التنمية والتطوير في البلاد ، فان من الأمور الأساسية التي يجب ان تهتم بها القيادات الفلسطينية هي دعم هذه المشاريع في الأرض المحتلة . ولا شك ان مثل هذا ادعم سيكون له اثر كبير في دعم صمود المواطنين .



ويطلب التخطيط الجامعي معرفة عدد الطلبة المرغوب تأمين التعليم الجامعي لهم وكذلك معرفة الاختصاصات المطلوبة والتكاليف ومساحة الأرض المزمع بناء الجامعة عليها . وستبحث كل هذه الأمور في البنود التالية :

١ - عدد الطلبة الجامعيين

يبدأ التخطيط الجامعي عادةً بتقدير عدد الطلبة الذين يجب تأمين التعليم الجامعي لهم . وتقدير هذا العدد صعب لأنه يتوقف على مدى التنمية المطلوبة في البلد ومدى إمكانيات التطوير وتوفر الأموال اللازمة والأحوال السياسية الملانئة . وجميع هذه الأمور غير واضحة في الأرض المحتلة . وبالرغم من وجود هذه الصعاب فقد يساعد في تحديد الأعداد مقارنة نسبة الطلبة الجامعيين إلى السكان في عدد من البلاد العربية والمتقدمة ، والجدول التالي (٥) يبين هذه المقارنات لعام ١٩٧٠ .

جدول (١) - نسبة الطلبة الجامعيين الذين يدرسون في بلدكم أو في الخارج بالنسبة لكل ١٠٠٠ من السكان

البلد	النسبة	البلد	النسبة
فلسطين والأردن	١١٢	ليبييا	١٨
الجزائر	٧	البحرين	١٦
لبنان	٦	السودان	٨
سوريا	٦	السعودية	٥
مصر	٥٤	الولايات المتحدة	٣٠
العراق	٣٢	الاتحاد السوفياتي	١٨
الكويت	٣	فرنسا	٩
تونس	٢	انجلترا	٨

ويظهر من الجدول الأول أن نسبة التعليم الجامعي لآبناء فلسطين والأردن هي نسبة عالية عند مقارنتها بالدول العربية الأخرى وحتى ببعض الدول الغربية . وقد دلت الدراسات (٦) أن ٩٠٪ من طلبة فلسطين والأردن الجامعيين هم طلاب فلسطينيون وأن نسبة التعليم الجامعي للفلسطينيين كانت في عام ١٩٦٦ حوالي ١٢ لكل ألف من السكان الفلسطينيين (٧) . وتستعمل هذه النسبة كأساس لتحديد أعداد الطلبة المطلوب تأمين التعليم الجامعي لهم . وعلى افتراض أن ١٠٪ يتكون الجامعة بعد السنة الأولى و ٧٪ بعد السنة الثانية و ٥٪ بعد السنة الثالثة (٨) ، فإن توزيع الطلبة على الأربع سنوات الجامعية يظهر في جدول رقم (٢) .

جدول (٢) - نسبة توزيع الطلبة الجامعيين بالنسبة لكل ١٠٠٠ من السكان

السنة الجامعية	النسبة
السنة الأولى	٣٤٠
السنة الثانية	٣٠٦
السنة الثالثة	٢٨٤
السنة الرابعة	٢٧٠
المجموع	١٢٠٠

وتدل الإحصائيات ان عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ سمة في عام ١٩٧٥ . واعتمادا الى النسب المبينة في الجدول رقم (٢) ، يكون المجموع المقترح لطلبة الجامعات ١٢٢٠٠ طالبا . منهم ٣٧٤٠ طالبا في السنة الاولى . وبما ان هنالك تزايدا طبيعيا في سكان الضفة وغزة بمقداره ٢٪ سنويا فان الاعداد المقترحة لتعليم الجامعي يجب ان تزداد بهذا المقدار سنويا . والجدول التالي يبين الاعداد المقترحة للتعليم الجامعي ابتداء من عام ٧٦/٧٥ وحتى ٨١/٨٠ ، كما يبين الجدول عدد طلبة السنة الاولى والسنة الرابعة - أي سنة التخرج .

جدول (٢) - الاعداد المقترحة للتعليم الجامعي

٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
٣٧٤٠	٣٨٥٢	٣٩٦٨	٤٠٨٧	٤٢٠٩	٤٣٢٥
٢٩٧٤	٣٠٦٣	٣١٥٤	٣٢٥٥	٣٣٤٧	٣٤٦٣
١٣٢٠٠	١٣٥٩٦	١٤٠٠٣	١٤٤٢٤	١٤٨٥٦	١٥٣٠٢
مجموع الطلاب (أربع سنوات)					

وتجدر الاشارة الآن الى ان عدد الطلبة الذين تخرجوا من المدارس الثانوية في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٧٥/٧٤ كان ٩٥٠٠ . وعلى هذا الاساس ، فاعداد لطلبة المقترحة للالتحاق بالسنة الاولى في الجامعات - أي ٣٧٤٠ - تشكل ٣٥٪ من تخرجي المدارس الثانوية . وتلائم هذه النسبة مع نسبة الطلبة المؤهلين (٩) للالتحاق بالجامعات .

وبالطبع تبرز الآن مشكلة بقية الطلبة والذين لا يلتحقون بالجامعات اذ سيواجهون صعوبة في التوظيف لانهم غير مؤهلين بعد المرحلة الثانوية الا للعمل في الوظائف بسيطة . وقد تحل مشكلتهم بتوجيههم الى الاعمال المهنية ، ولكن هذا الموضوع يحتاج بحث ذاته الى دراسة وبحث وربما توصيات بتغييرات جذرية في نظام التعليم ون المرحلة الجامعية ولا شك ان وجود جامعة يساعد في احداث التغييرات .

وتبقى اخيرا مسألة توزيع التعليم الجامعي بين الذكور والاناث . فالاناث تشكل ٥٠٪ من المجتمع ولكن مساهمتهم في تطوير المجتمع تقل كثيرا عن هذه النسبة . ويعود سبب الى النسبة المنخفضة لتعليم الفتيات في العالم العربي ، اذ يقدر ان من خريجي جامعات ١٠٪ فقط هم نساء (و ١٪ منهم حاصلات على شهادة الدكتوراه) . وليس مقولا حاليا ان تكون نسب التعليم للفتيات في الجامعات مساوية للشباب ولكن يجب ان تزداد النسبة الى ما يقرب من ٢٠٪ كما هي الحال في عدد من البلاد المتقدمة .

— الاختصاصات والاحتياجات

تدل الاحصائيات الحالية ان التخصصات العلمية للطلبة من فلسطين والاردن لا تزيد عن ٤٢٪ من مجموع التخصصات (الباقي تخصصات ادبية) . وفي الدول المتقدمة سل نسبة التخصصات العلمية الى اكثر من ٦٠٪ . ولجأارة هذه الدول يجدر - اثناء تخطيط الجامعي - تغيير التحيز نحو التخصصات الادبية . وكخطوة اولى يمكن جعل



نسبة التخصصات العلمية والادبية متساوية ، وعلى ذلك تكون اعداد الطلبة المقترحة للتخصصات العلمية او الادبية هي نصف الاعداد المبينة في جدول ٣ . وتظهر اعداد هذه التخصصات في الجدول رقم ٤ .

جدول (٤) - الاعداد المقترحة للتعليم الجامعي للتخصصات العلمية او الادبية

٨١/٨٠	٨٠/٧٩	٧٩/٧٨	٧٨/٧٧	٧٧/٧٦	٧٦/٧٥	
٢١٦٨	٢١٠٤	٢٠٤٤	١٩٨٤	١٩٢٦	١٨٧٠	طلبة السنة الاولى
١٧٣١	١٦٧٣	١٦٢٥	١٥٧٨	١٥٣٢	١٤٨٧	طلبة السنة الرابعة
٧٦٥١	٧٤٢٨	٧٢١٢	٧١٠١	٦٧٩٨	٦٦٠٠	مجموع الطلاب (اربع سنوات)

يتبين مما سبق التوزيع العام للتخصصات ويمكن عمل تفصيل ادق بتقدير الاحتياجات في المجالات المختلفة ، وذلك يتطلب احصائيات غير متوفرة حاليا . كما يتطلب معرفة مدى التنمية المرتقبة في البلاد ، وهذا امر صعب في ظروف الاحتلال . ولكن هنالك بعض الاحتياجات التي يمكن تقديرها وستذكر هنا كاملة على التخطيط الجامعي .

فأحد الاحتياجات التي يسهل دراستها هو عدد المدرسين الجامعيين المطلوبين للقيام بهام التعليم في مرحلة الدراسة الثانوية (١٠) . وهذه الاحتياجات تتعلق باعداد كبيرة من المواطنين وبالتالي فان لدراستها أهمية خاصة - ويعتمد عدد المدرسين المطلوبين للمرحلة الثانوية على الامور التالية - اولا عدد طلبة المدارس الثانوية وسيمر له بالحرف ع ، ثانيا : عدد الطلبة في اية شعبة ، ويمكن الافتراض ان الشعبة الواحدة تحتوي في المعدل على ٣٠ طالبا (١١) . ثالثا عدد الحصص الاسبوعية لكل شعبة ومقدارها ٣٦ حصة اذ ان الاسبوع الدراسي ستة ايام واليوم الدراسي يتكون من ست حصص . رابعا : عدد الحصص الاسبوعية التي يدرسها المعلم ويمكن اعتبارها ٢٤ حصة .

وبناء على هذه الارقام يمكن الاستنتاج بان عدد المدرسين المطلوبين هو ٢٠/ع مدرسا (١٢) .

وفي العام الدراسي ٧٠/٦٩ كان عدد طلبة المدارس الثانوية في الضفة الغربية وتطاع غزة ٢٦٣٤٥ منهم ١٦٠٢٥ من الضفة الغربية . وازدادت الاعداد في سنة ٧٤/٧٣ الى ٣٠٩٩١ طالبا منهم ١٨٣٢٨ من الضفة الغربية . وعلى افتراض نمو متماثل خلال الخمس سنوات القادمة ، يمكن عمل جدول - رقم ٥ - يبين اعداد الطلبة واعداد المدرسين المطلوبين (اي ع/٢٠) ابتداء من العام الدراسي ٧٦/٧٥ وحتى العام ٨١/٨٠ .

ويتبين من الجدول رقم (٥) ان عدد المدرسين المطلوبين في عام ٧٦/٧٥ هو ١٦٧٣ مدرسا . ويقدر عدد المدرسين الجامعيين الموجودين حاليا في الضفة الغربية وغزة بنحو ٨٠٠ مدرس ، وبالتالي هنالك احتياج لاكثر من ٨٠٠ مدرس جامعي آخر لمد

النقص الحالي . وبالإمكان سد هذا النقص تدريجياً خلال الخمس سنوات القادمة وذلك بتأهيل ٢٠٠ خريج جامعي في السنة . ويظهر من الجدول أيضاً أنه بسبب الزيادة السنوية في عدد الطلبة ، هنالك احتياج لحوالي ٦٠ مدرساً إضافياً سنوياً . وهنالك احتياج آخر لسد النقص الناجم عن فقد بعض المدرسين لوظائفهم (وفاة - اقالة - هجرة) ويقدر العدد بحوالي ٥٪ من المدرسين الموجودين أي ٤٠ مدرساً سنوياً . وبالتالي فإن عدد الخريجين المطلوبين في السنة الواحدة خلال الخمس سنوات القادمة هو حوالي ٢٠٠ خريج . وبعد الخمس سنوات يسد النقص في المدارس الثانوية ويقل عدد الخريجين المطلوبين للرحلة الثانوية .

جدول (٥)

تقدير لعدد طلبة الصفوف الثانوية وعدد المدرسين المطلوبين
خلال ٧٦/٧٥ و ٨١/٨٠

٧٨/٧٧		٧٧/٧٦		٧٦/٧٥		
الطلبة	المدرسون	الطلبة	المدرسون	الطلبة	المدرسون	
٢٠٨٢٥	١٠١١	٢٠٢٢٥	١٠١١	١٩٦٢٥	٩٨١	الضفة الغربية
٧٥٠	١٥٠٠٧	٧٢١	١٤٤٢١	٦٩٢	١٢٨٢٥	غزة
٢٥٨٢٢	١٧٢١	٢٤٦٤٦	١٦٧٢	٢٢٤٦٠		المجموع

٨١/٨٠		٨٠/٧٩		٧٩/٧٨		
الطلبة	المدرسون	الطلبة	المدرسون	الطلبة	المدرسون	
٢٢٦٢٥	١١٠١	٢٢٠٢٥	١١٠١	٢١٤٢٥	١٠٧١	الضفة الغربية
١٦٧٦٥	٨٠٩	١٦١٧٩	٨٠٩	١٥٥٩٢	٧٨٠	غزة
٣٩٣٩٠	١٩١٠	٣٨٢٠٤	١٨٥١	٣٧٠١٨		المجموع

ا ولكن تبقى الحاجة الى اعداد من الخريجين مماثلة لتلك المبينة في الجدول وذلك بغية توظيف نسبة الثلثين منهم في المدارس الاعدادية . ويكون ذلك بمثابة الخطوة الثانية في تحسين الدراسة دون الجامعية على المدى البعيد .

وعدا عن المدرسين ، فمن الاحتياجات الأخرى الممكن دراستها لتوفر الإحصائيات (١٣) عنها هي الاحتياجات الطبية . فأطباء الأردن شكلوا ٢٥٤ طبيب / ١٠٠٠٠ من السكان في عام ١٩٦٧ وفي نفس العام كانت النسبة لكل ١٠٠٠ من السكان تساوي ٦٨ في لبنان و ١١٨ في الكويت - (وهي أعلى نسبة بين الدول العربية) . وكان من المخطط له أن تصل النسبة في الأردن في عام ١٩٧٥ الى ٧ الى النسبة الحالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا زالت منخفضة وتقدير بحوالي ٤ أطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان فإذا افترض زيادة النسبة الى ٦/١٠٠٠٠ (وهذه نسبة متواضعة) وعلى أساس أن عدد سكان الضفة الغربية وغزة بلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ في عام ٧٥ ، فإن النقص

الحالي في عدد الأطباء هو ٢٢٠ طبيباً . وبالإمكان سد هذا النقص تدريجياً خلال خمس سنوات وذلك بتأهيل ١٤ طبيباً سنوياً . وبسبب الزيادة الطبيعية في السكان وتقدرها %٢٠ . فإن هنالك احتياجاً لتأهيل ١٨ طبيباً إضافياً سنوياً . وبالتالي فإن عدد الأطباء المطلوبين سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة هو ٦٢ طبيباً . وبعد الخمس سنوات يسد النقص الرئيسي في عدد الأطباء المطلوبين ، وإذا بقي عدد الأطباء الذين يتخرجون سنوياً كما كان - أي ٦٢ طبيباً سنوياً - فإن نسبة الأطباء ستزداد عن ٦ أطباء / ١٠٠.٠٠٠ من السكان وهذه الزيادة شيء مرغوب فيه بالطبع .

وبالنسبة للمهندسين والمهنيين والفنيين ، وحسب المزارعين ، فإن الاحتياج اليهم يتوقف على برامج التنمية الموجودة في البلد وعلى إمكانيات تمويل هذه البرامج . وحالياً يجد الإنسان أن الأعمار في الضفة الغربية وغزة تلسل جداً وكذلك فإن عدد الأشخاص الذين يعملون بالزراعة قليل . وأحد أسباب ذلك أن اليد العاملة العربية تعمل في « إسرائيل » لارتفاع الأجر فيها بالنسبة للضفة وغزة ولوجود العمل بكثرة هناك . ولكن يمكن التخمين أنه حالما توجد الإمكانيات لدعم مشاريع البناء والزراعة في الضفة وتطاع غزة ستصبح هنالك احتياجات كبيرة للمهندسين والفنيين والمستغلين بالزراعة ، وكما ذكر سابقاً فإن هذا الدعم هو دعم لمسود المواطنين في الأرض المحتلة .

وفي نهاية الحديث عن الاحتياجات ، يجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن ما ذكر عن الاحتياجات هو على سبيل الأمثلة فقط . ومما لا شك فيه أن موضوع الاحتياجات يتطلب بحث ذاته دراسة عميقة ومطلوبة .

٢ - تكاليف التعليم الجامعي

تتكون تكاليف المشاريع عادة من تكاليف انشائية وتكاليف متكررة . وينطبق هذا التقسيم على الجامعات أيضاً . ويمكن للتكاليف الجامعية أن تكون متواضعة إذا توخيت البساطة في البناء الجامعي وربما لا تؤثر هذه البساطة على مستوى التعليم . ولكن يصعب أن يكون التعليم الجامعي في مستوى جيد إذا كانت النفقات المتكررة متواضعة أيضاً . وفيما يلي مقارنة لنفقات التعليم المتكررة للطالب الواحد في عدد من جامعات الشرق الأوسط .

جدول (٦) - تكاليف تعليم الطالب الواحد بالدينار الأردني

العام الدراسي	العام الدراسي	الجامعة
٧٥/٧٤	٦٨/٦٧	
٢٩٠	٢١٥	الجامعة الأردنية
—	١١٠	جامعة القاهرة
—	٩٠	الجامعة اللبنانية
—	٥٢	جامعة دمشق
٨٦٠	٧٨٠	الجامعة الأمريكية في بيروت (كلية العلوم والآداب)
٣٠٠	—	جامعة بيرزيت

ويظهر من هذه اللائحة تفاوت كبير في التكاليف المتكررة في الجامعات . ويدل ذلك على بعض التفاوت في مستويات التعليم الجامعي كما يدل على بعض التفاوت في مستويات المعيشة في البلدان المختلفة . والاعجاب ان تكون تكاليف الطالب في اية مؤسسة جامعية في فلسطين اقرب مما تكون السى التكاليف في الجامعة الأردنية . وبالطبع ستزداد هذه التكاليف سنة بعد أخرى ، وسيستعمل الرقم ٤٠٠ دينار / للطالب كأساس للتخطيط للتعليم الجامعي خلال الخمس سنوات القادمة .

ويجدر القول هنا ان تكاليف تعليم الطالب في صفوف السنة الاولى والثانية الجامعية اقل بكثير من تكاليف الطالب في صفوف السنة الثالثة والرابعة . ويرجع ذلك الى ان تشعب الطلبة على الاختصاصات المختلفة يتم عادة بعد السنة الثانية ، وهذا التشعب يعنى انخفاضاً في عدد الطلبة في الصف الواحد ، وبالتالي ازدياد كلفة التعليم بالنسبة للطالب الواحد . ويشير الى هذه النقطة عند بحث ميزان الكليات المتوسطة .

وبالنسبة للتكاليف الانشائية ، فالاحصائيات (١٤) تدل على ان معدل التكاليف الانشائية في الجامعات العربية هو ١٥٠٠ دولار / للطالب لكليات الاداب و ٣٠٠٠ دولار / طالب لكليات العلوم . وذلك يعنى معدل ٢٢٥٠ دولار للطالب (٧٥٦ دينار أردني) اذا كانت التخصصات الادبية والعلمية متساوية في العدد . والتكاليف الانشائية للمرافق الاكاديمية في الجامعة الأردنية تقدر بحوالي ٤٠٠ دينار للطالب ، وربما كان هذا الرقم المتواضع مناسباً لتقدير تكاليف انشاء اية مؤسسات جامعية في فلسطين . ولا يشمل هذا الرقم التكاليف الانشائية لمسكن الطلبة، وتقدر هذه التكاليف بحوالي ٦٠٠ دينار للطالب على اساس ان الطالب الواحد يحتاج الى ١٠ متر مربع وبناء المتر المكعب يكلف حوالي ٦٠ ديناراً . وبالطبع لا يدخل في هذه الحسابات ثمن الارض المزمع انشاء الجامعة عليها . ويصعب حالياً ايجاد اراض مناسبة يقل سعر المتر المربع فيها عن دينار أردني .

٤ - مساحة الجامعة

لا توجد ارقام منطوية لتقدير المساحة اللازمة لانشاء اية جامعة . وعند مقارنة مساحات جامعات تضم اعداداً متساوية من الطلبة يظهر اختلاف كبير في المساحة قد يصل الى خمسين ضعفاً . وبالرغم من هذا انتباين فان هناك شيئاً مؤكداً وهو انه يستحسن ان تحصل الجامعة على أكبر مساحة ممكنة ضمن امكانياتها المادية . والكثير من الجامعات وقعت في خطأ تقدير مدى وسرعة التوسع فلم تحصل على مساحات كافية قبل البدء بانشاء الجامعة . ولا شك في انه بعد انشاء الجامعة ، تصبح الأراضي المحيطة بالجامعة باهظة الثمن وقد يصعب شراؤها .

ولكي يعطى التارىء فكرة عن مساحة بعض الجامعات في المنطقة ، فان مساحة الجامعة الأردنية ٦٠٠ دونم وتضم حالياً حوالي ٤٠٠٠ طالب أما الجامعة الأمريكية في بيروت فتضم حوالي ٥٠٠٠ طالب ومساحتها أكثر من ٦٠٠ دونم ، عدا عن ٢٠٠ دونم أخرى في البقاع تحت تصرف كلية الزراعة . وتدل هذه الأعداد ان ٢٠٠ متر مربع للطالب هو رقم معقول ويمكن استعماله لحساب مساحة الارض اللازمة للجامعة .

التكوين الجامعي (نماذج جامعية)

لقد اعطيت فكرة عامة في البند السابق عن اعداد الطلبة وتخصصاتهم وتكاليف

تعليمهم وسكتهم . ومن المهم الآن تحليل نماذج مختلفة للتكوين الجامعي للتمكن من اختيار ما هو أنسب للظرف الحالي . وقد اشار الدكتور نبيل شمست (١٥) الى نماذج مختلفة من الجامعات والمؤسسات التعليمية التي يمكن ان تحقق اهداف التعليم العالي للفلسطينيين .

وبغض النظر عن التفاصيل الدقيقة لهذه النماذج فان أحد الاسئلة الاساسية التي تتعلق بالتكوين الجامعي هو ان كان من الضروري تأمين التعليم الجامعي لجميع الطلبة في جامعة واحدة أو أنه من الأنسب انشاء جامعتين أو أكثر - خاصة وان عدد الطلبة المرغوب تعليمهم يتدرج بحوالي ١٤ر٠٠٠ طالب وطالبة . وما يمكن ان يحدد الإجابة على هذا السؤال ثلاث نواح هي النواحي الاقتصادية والتربوية والاجتماعية .

الناحية الاقتصادية - ان الارقام التي استعملت سابقاً لتقدير تكاليف التعليم الجامعي تدل على معدل تقريبي للتكاليف في الجامعات الصغيرة والكبيرة . فتكاليف الطالب تتوقف الى حد ما على عدد الطلبة في الجامعة . وفي دراسة أجرتها إحدى الجامعات (١٦) ظهر ان تكاليف الطالب تزداد بسرعة عندما يقل عدد الطلبة عن ٧٠٠ وتنخفض تكاليف الطالب تدريجياً عندما يزيد عدد الطلبة على ٧٠٠ وحتى يصل الى ٢٠٠٠ طالب وبعد ذلك تبقى تكاليف الطالب الواحد ثابتة نوعاً ما (١٧) . ويتبين من ذلك ان تكاليف الطالب في الجامعة التي يقل عدد طلابها على ٧٠٠ هي تكاليف مرتفعة ويجب تجنب انشاء مثل هذه الجامعة الا عند الضرورة . ويتبين أيضاً انه لا توجد ميزة مادية اساسية من انشاء جامعة تضم ١٤٠٠٠ طالب مثلاً بدلاً من انشاء جامعتين أو حتى ثلاث تضم مجتموعاً ١٤ر٠٠٠ طالب وربما يكون انشاء أكثر من جامعة في مناطق مختلفة من البلاد أنسب لان ذلك يخفف من مشاكل ونقائص السكن على الكثير من الطلبة .

الناحية التربوية - تدل الدراسات وخبرة الكثيرين ان الجامعات الصغيرة نسبياً (بين ٢٠٠٠ - ٥٠٠٠ طالب) افضل من الناحية التربوية من الجامعات الكبيرة . فالطالب في الجامعة الصغيرة يشعر بانتماء أكبر للجامعة ويمكن من انشاء علاقات متينة وبناءة مع زملائه والمدرسين وهذه كلها أمور لها أهميتها التربوية .

الناحية الاجتماعية - ان تواجد جامعات (أو كليات) في مناطق مختلفة من البلاد يعنى هذا المناطق اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . واذا كانت الجامعة تسمى دورها الحقيقي فيمكن ان تلعب دوراً هاماً في تطوير ونهضة مجتمع المنطقة التي توجد فيها .

يظهر مما سبق ان تأمين التعليم الجامعي بواسطة جامعتين أو أكثر في مناطق مختلفة من البلاد تضم كسل واحد حوالي ٥٠٠٠ طالب - افضل من تأمين التعليم بواسطة جامعة واحدة كبيرة . وهناك تحفظ اساسي في هذا التكوين اذ يجدر البدء بجامعة واحدة فقط ، ومن الحكمة عدم انشاء الجامعة الثانية قبل التأكد من ان الجامعة الاولى قد تركزت وأصبحت لها مكانة مرموقة أكاديمياً واجتماعياً . ويعود سبب التحفظ الى ان اية جامعة ناشئة تحتاج الى موارد كبيرة من المال والطاقات البشرية . وهذه الموارد محدودة عادة . وانشاء جامعتين في نفس الوقت سيوزع هذه الموارد بين الجامعتين وبالتالي يضعف كلا منهما . وعدا عن ذلك فان انشاء جامعتين ، واحدة بعد الاخرى ، يساعد الجامعة الثانية في تلافي الاخطاء التي تكون قد برزت في التخطيط للجامعة الاولى .

وفي مجال البحث عن التكوين الجامعي . يجدر ذكر نموذج آخر للتكوين . وهو وجود جامعة « أم » في مكان ما وكليات متوسطة (ستينين بعد الدراسة الثانوية) في مناطق أخرى من البلاد ويدرس طلبة الكليات المتوسطة مواداً مختلفة في العلوم



البحثة والاداب وينتقلون بعد السنة الاولى او الثانية الى الجامعة « الام » لانهم تخصصهم . ويتكون طلبة الكليات المتوسطة من سكان المنطقة التي توجد فيها الكلية . وبالتالي فلا حاجة الى منازل سكنية وما يترتب على ذلك من تكاليف مرتفعة ، وهذه احدى ميزات هذا النموذج من التكوين الجامعي . وكما تبين ايضا عند ابحت في تكاليف التعليم الجامعي ، فان تكاليف التعليم للطالب الواحد في الكليات المتوسطة اقل مما هي عليه في الجامعات . ومن الناحية التربوية توجد ميزة خاصة لهذا النوع من التكوين الجامعي ، اذ ان معظم التسرب والرسوب من الجامعات يحصل خلال السنتين الاولى والثانية وبالتالي فان الطلبة الذين ينتقلون الى الجامعة « الام » هم الطلبة الذين اثبتوا كفاءتهم الجامعية ، ويساعد هذا في تعزيز مركز الجامعة اكاديما . كما يخفف على الجامعة المشاكل الادارية والمالية التي تنجم عن الرسوب والتسرب . وعدا عن هذه الميزات للكليات المتوسطة ، فان ايجاد مؤسسات جامعية في المناطق المختلفة يساهم - كما ذكر سابقا - في انتعاش هذه المناطق ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا .

وعند انشاء كليات متوسطة ، يجدر ملاحظة التحفظ السالف الذكر مرة اخرى ، وهو عدم انشاء مثل هذه الكليات قبل انشاء الجامعة « الام » وتركيزها اكاديما وماديا . كما انه من المناسب عدم انشاء كليات متوسطة قبل التأكد ان مجموع عدد الطلبة المتوقع الالتحاق بها لا يقل عن ٧٠٠ والا لاصبحت كلفة التعليم للطالب مرتفعة كما بحث في السابق . وبالطبع فان هذا التحفظ يحدد مواع الكليات الممكن انشاؤها الى المدن الكبيرة والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية نسبيا .

ومن النماذج الجامعية التي تقترح احيانا ، وجود كليات جامعية كاملة - مثل كلية علوم وآداب وطب - في مناطق مختلفة ، وهذه الكليات بمجموعها تكون الجامعة . ان لهذا النموذج بعض السيئات ، فهناك عدد من المواد المشتركة التي يجب ان يدرسها طلبة السنة الاولى وبعض طلبة السنة الثانية في معظم الكليات . وستزداد الكلفة اذا تكرر تدريس هذه المواد في الكليات المختلفة . وعدا عن ذلك فان التربويين يؤكدون ان اندماج طلبة الكليات المختلفة في حرم جامعي واحد له اثره التربوي الايجابي . وبالرغم من هذه التحفظات فانه يلزم احيانا ايجاد كليات متخصصة في مكان غير الحرم الجامعي . وعلى سبيل المثال : يفضل ان تكون كلية الطب قريبة من مستشفى حتى اذا لم يكن المستشفى ضمن او قرب الحرم الجامعي .

ويتبين من كل ما سبق ان انسب تكوين جامعي في الوقت الحاضر هو جامعة متوسطة الحجم (حوالي ٥٠٠٠ طالب) تضم الكليات المختلفة او معظمها في نفس الحرم الجامعي . ومن الافضل انشاء جامعة ثانية او كليات متوسطة بعد تركيز الجامعة الاولى وحسب ما تحتمه الظروف .

التكوين القانوني

يمكن تقسيم الجامعات من الناحية القانونية الى نوعين - جامعات حكومية وجامعات اهلية . ومعظم الجامعات العربية حكومية . وهناك عدد لا بأس به من الجامعات الاهلية في البلاد العربية منها ما هو اهلي عربي مثل الجامعة المستنصرية (تحت اشراف نقابة المعلمين) في بغداد وجامعة بيرزيت (تحت اشراف مجلس أمناء) في الضفة الغربية ، وهناك ايضا الجامعات الاهلية الاجنبية مثل الجامعة الامريكية في بيروت والجامعة الامريكية في القاهرة وجامعة القديس يوسف في بيروت .

والجامعات الحكومية هي جامعات مجانية (بعضها يتقاضى تسطاً بسيطاً) ولذلك تعتمد هذه الجامعات في سد نفقاتها على ما تخصصه لها حكوماتها . أما الجامعات الأهلية - العربية والأجنبية - فانها تتقاضى أقساطاً ، ورغم أن هذه الأقساط تكون مرتفعة أحياناً الا أنها أقل عادة من التكاليف الحقيقية للتعليم . ولذلك تعتمد هذه الجامعات على التبرعات التي تحصل عليها من أصدقائها وأحياناً من حكوماتها .

ولدة طويلة احتلت الجامعات الأجنبية الصدارة في العالم العربي بسبب الاموال الكثيرة التي تدفقت عليها . ولكن وجود هذه الجامعات اصبح امراً غير مرغوب فيه بعد أن ادرك العالم العربي أن بإمكان هذه الجامعات أن تلعب دوراً رئيسياً في توجيه الطلبة توجيهاً قد يختلف مع المصلحة الوطنية . كما أن وجود هذه الجامعات يحد ذاته هو وجود سياسي أو اجتماعي يخدم أهداف الهيئات المسؤولة عنها . ولذلك اصبح من المهم عدم تشجيع قيام اية جامعة غير عربية في العالم العربي عامة و فلسطين بالذات .

وبسبب امكانياتها المادية واندعم الحكومي لها ، يظهر أن الجامعات الحكومية افضل من الجامعات الأهلية الوطنية (١٨) . وبالطبع اذا لم يتيسر وجود جامعات حكومية ، فانه يجدر تشجيع ودعم الجامعات الأهلية ما دامت هذه الجامعات عربية وتعي مصلحة البلد . وحتى في حالة وجود جامعات حكومية ، فان بإمكان الجامعات العربية الأهلية أن تؤدي دوراً فعالاً في القيام بههام التعليم الجامعي في البلد ، خاصة اذا لم تتمكن الحكومة من القيام بجميع مسؤوليات التعليم الجامعي .

التنفيذ

لقد ذكر عند البحث في التكوين الجامعي أن انسب تكوين في الوقت الحاضر هو جامعة متوسطة الحجم (٥٠٠ طالب) تضم الكليات الجامعية المختلفة - أو معظمها - في حرم واحد . وبالطبع ليس من الضروري أن تنشأ جميع الكليات في نفس الوقت ، ويفضل أن تبدأ الجامعة بكلتي الآداب والعلوم الطبيعية (رياضيات ، كيمياء ، فيزياء ، أحياء ...) ، لأن هذه الكليات تعتبر نواة لاية جامعة كما أن نفقاتها أقل من نفقات الكليات العلمية المهنية . ويجب ان يخطط لكلية الآداب أن تتسع لنصف الطلبة وان تتسع باتى الكليات للنصف الآخر (بحيث يكون ما لا يقل عن ٢٠٪ من الطلبة لكلية العلوم الطبيعية التي تؤهل الطلبة بعد السنة الأولى وجزءاً من الثانية للاتحاق بالكليات العلمية - طب ، هندسة ، زراعة ... الخ) .

وعند التخطيط لتنفيذ المشروع الجامعي في الوقت الحاضر ، تبرز أربع مشاكل رئيسية :

١ - **الاموال اللازمة** - يتبين من البحث عن التكاليف الجامعية ان النفقات المتكررة للتعليم تقدر بحوالي ٤٠٠ دينار للطلّاب في السنة و ٤٠٠ دينار أخرى للطلّاب لإنشاء البناء الجامعي . وهذا يعني أن جامعة بالعدد المقترح - أي ٥٠٠ طالب - تحتاج الى مليوني دينار للإنشاء ومليونين آخرين سنوياً للنفقات المتكررة . هذا كله عدا عن نفقات البناء لمساكن الطلبة والمدرسين وشن الأرض الزرع بناء الجامعة عليها .

وتحتاج الجامعة لأرض مساحتها ١٠٠٠ دونم - على اعتبار أن المساحة اللازمة ٢٠٠ متر مربع للطلّاب ، فإذا قدر ثمن المتر المربع من الأرض بدينار واحد يكون ثمن قطعة الأرض مليون دينار . أي أن الجامعة بحاجة الى ثلاثة ملايين دينار للأرض والبناء ومليونين دينار سنوياً للنفقات ، ولا شك أن هذه ميزانية كبيرة .

٢ - الهيئة التدريسية - تحتاج الجامعة الى عدد كبير من المدرسين من حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) للتدريس فيها . وفي الجامعات المرموقة تكون نسبة الطلبة الى المدرسين فيها ١٢ : ١ . ومعدل النسبة في الجامعات العربية هو ٢٠ : ١ . واذا اتخذ المتوسط الحسابي لهذه النسب - أي ١٦ : ١ - كأساس لتقدير عدد المدرسين المطلوبين يكون العدد المطلوب للجامعة المقترحة حوالي ٣٠٠ مدرس وهذا عدد كبير وليس من السهل تأمينه .

٣ - الهيئة القانونية للجامعة - من المهم ان يكون للجامعة مجلس أمناء عربي يتولى جميع امور الجامعة . ومن المهم ايضا المحافظة على استقلالية الجامعة وعدم ارتباط هذا المجلس معنويا او ماديا بالحكم العسكري . ويجاد هيئة مسؤولة تتشأ تحت ظروف الاحتلال وتمكن من المحافظة على استقلاليتها أمر صعب نوعا ما .

٤ - اختيار موقع الجامعة - ان الموقع المثالي لانشاء جامعة عربية فلسطينية هو مدينة القدس . وليس من الصعب ادراك الاهمية السياسية والمعنوية لوجود جامعة في هذه المدينة ؛ ولكن سلطات الاحتلال تمنع انشاء أية مؤسسات عربية ، وبالتالي يجب اختيار موقع آخر للجامعة .

وبغض النظر عن الموقع فهناك مشكلة تأمين قطعة ارض تتراوح مساحتها بين خمسمائة الى ألف دونم . والاعلم ان تكون قطعة ارض بهذا الحجم مقسمة الى قطع صغيرة وممتلئة من قبل اشخاص عديدين ويسعب بالتالي شرائها . وما يجري عادة في مثل هذه الحالات هو استهلاك هذه الارض للنفع العام . ولكن ؛ مرة أخرى ، ترفض سلطات الحكم العسكري استهلاك اراض للمشاريع التعليمية .

ويمكن تذليل بعض الصعوبات التي ذكرت - خاصة من ناحية الموقع والهيئة القانونية - عن طريق مؤسسات التعليم العالي (غير الحكومية) القائمة حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩١٠) . ويمكن لهذه المؤسسات ان تسد حاجة بلحة للتعليم الجامعي في الوقت الحاضر كما يمكنها ان تلعب دورا أساسيا في التخطيط الجامعي العام في البلاد عند زوال الاحتلال . وما هو مطلوب الآن هو عمل بحث تفصيلي عن هذه المؤسسات وعن إمكانياتها في التطوير من النواحي المالية والإدارية والانتشائية . وكل هذه الامور ستساعد المسؤولين عن أمور التعليم الجامعي للفلسطينيين في دعم ما هو مناسب من المؤسسات وبالتالي تنفيذ مشروع قيام جامعة عربية في فلسطين .

الخلاصة

عمل هذا البحث من اجل التخطيط لانشاء مؤسسات جامعية في فلسطين نفسها وقد استطلعت الاحصائيات المتوفرة لاستنتاج عدد الطلبة المراد تأمين التعليم الجامعي لهم . واقترحت نسب معينة لتوجيه الطلبة للتخصصات المختلفة . وبالمقارنة مع بعض جامعات الشرق الاوسط استنتجت ارقاما تدل على ما يكلف التعليم الجامعي في فلسطين كما ابدت ملاحظات عامة حول نماذج مختلفة للجامعات وحول التكوين القانوني للجامعة . واُبدت ملاحظات ايضا حول المشاكل الرئيسية التي قد تبرز عند تنفيذ المشروع . وأخيرا قدمت اقتراحات عملية للبدء بالمشروع حالا . وبالرغم من ان جميع ارقام المستنتجة هي تقريبية وربما تختلف بعض الشيء عن الواقع الا انها ما زالت تعطي صورة متكاملة تساعد في التخطيط سن اجل تنفيذ المشروع الجامعي . وفيما يلي ملخص للبحث :



- ١ - من المناسب ان يكون الطلبة الجامعيون ١٢/١٠٠٠ من السكان . ويكون طلبة السنة الاولى ٢٤/١٠٠٠ من السكان .
- ٢ - بما ان عدد سكان النخفة و غزة بلغ ١٠٠.٠٠٠ ر.ا في عام ٧٥ وبتزايد بمقدار ٢٣٪ سنويا ، فان عدد الطلبة المقترح للتعليم الجامعي يتراوح بين ١٣٠٠٠ و ١٥٠٠٠ خلال الخمس سنوات القادمة . وخلال نفس المدة يتراوح العدد المقترح لطلبة السنة الاولى - اي المتقدمين بالجامعة - ما بين ٢٧٠٠ و ٤٢٠٠ طالبا .
- ٣ - يجب ان تصل نسبة تعليم الفتيات الى ٣٠٪ .
- ٤ - نسب التخصص المقترحة ٥٠٪ اداب و ٢٠٪ علوم طبيعية و ٣٠٪ علوم مهنية (اي هندسة ، طب ، زراعة ...) .
- ٥ - يفضل تأمين التعليم عن طريق جامعتين أو اكثر بدلا من جامعة واحدة كبيرة ويخطط لكل واحدة من هذه الجامعات لكي تتسع لحوالي ٥٠٠٠ طالب وطالبة . وبعد تركيز اول جامعة والتي يجب ان تضم معظم الكليات ، يجوز التفكير في انشاء جامعة ثانية أو ربما كليات متوسطة حسب ما تحتمه الظروف في ذلك الوقت .
- ٦ - تبدأ الجامعة الاولى بكلتي الآداب والعلوم الطبيعية ، اذ تعتبر هاتين الكليتين نواة لاية جامعة . ومن ثم تنشأ الكليات المهنية . ويخطط لان تتسع كلية الآداب ٢٥٠٠ طالب وكلية العلوم الطبيعية ١٠٠٠ طالب ، والكليات العلمية المهنية ١٥٠٠ طالب .
- ٧ - من الأنسب ان لا تقل مساحة الارض لبناء جامعة تضم ٥٠٠٠ طالب عن ١٠٠٠ دونم . ويقدر ثمن هذه الارض بمليون دينار أردني .
- ٨ - تقدر النفقات المتكررة الجامعية بحوالي ٤٠٠ دينار للطالب في السنة وتقدر النفقات الانشائية للمرافق الاكاديمية بحوالي ٤٠٠ دينار للطالب أيضا . وعلى هذا الأساس فان جامعة تتسع لخمسائة آلاف طالب تحتاج الى انشاءات للمرافق الاكاديمية بحوالي مليوني دينار وعدد مماثل سنويا للميزانية المتكررة . كل هذا عدا عن التكاليف الانشائية لمسكن الطلبة وتقدر بحوالي مليون دينار (على أساس ان ٣٠٪ من الطلبة يحتاجون الى مساكن وان تكاليف انشاء المساكن هو ٦٠٠ دينار للطالب) .
- ٩ - القدس هي الموقع المثالي للجامعة ولكن سلطات الاحتلال تمنع انشاء جامعة أو اية مؤسسات عربية في مدينة القدس .
- ١٠ - يجب ان تكون الجامعة عربية بمعنى ان مجلس أمنائها وادارتها عربية صرفة ، ويجب عدم ارتباط الجامعة (حتى ولو كانت عربية) بالحكم العسكري ما ديا أو معنوياً .
- ١١ - عدد أعضاء الهيئة التدريسية اللازمين للجامعة التي تضم ٥٠٠٠ طالب هو ٣١٠ عضو (على اعتبار ان نسبة الطلبة للمدرسين هو ١٦ : ١) .



١٢ - توجد بعض الصعوبات في انشاء جامعة عربية جديدة تحت ظروف الاحتلال ، وبالتالي يقترح الاستنادة من مؤسسات التعليم (غير الحكومية) العربية القائمة حاليا في فلسطين .

١٣ - تبقى المشكلة الاساسية وهي النزوح (نزوح الخريجين وحتى غيرهم) من البلاد . وهذه الظاهرة حاصلة بغض النظر عن وجود او عدم وجود جامعة داخل فلسطين . والحل الأمثل لها هو دعم مشاريع التنمية والتطوير واثناء الزراعة داخل الارض المحتلة .

وفي النهاية تجدر الاشارة الى عاملين مهمين يؤثران على بعض الاستنتاجات الواردة سلفنا . وهذان العاملان هما اولا - عدد الجامعيين الفلسطينيين الموجودين في الخارج واندوين يرغبون او يستطيون العودة الى فلسطين في المستقبل القريب . ثانيا - عدد طلبة الارض المحتلة الذين سيسترون في محاولة متابعة دراستهم الجامعية في الخارج . وابرز تاثير لذين العاملين هو على الحجم الإجمالي للتعليم الجامعي في فلسطين من اعداد طلبة ومدربين ومجموع التكاليف الانشائية . لها بقية الاستنتاجات فهي مستقلة الى درجة كبيرة من هذين العاملين .

٣ - ابراهيم ابو ناب - ورقة عدل مقترحة من أجل مشروع جامعة فلسطينية ، بيروت ١٢/٩/٧١ (غير منشور) .

د . نبيل شعث - ورقة عمل في مشروع الجامعة الفلسطينية ، بيروت ١١/١١/٧١ (غير منشور) .

د . محمود زايد - اقتراحات انشاء كلية جامعية عربية فلسطينية لتدريس العلوم بيروت ، تشرين اول ١٩٧١ (غير منشور)

د . ابراهيم ابو لغد -
Ibrahim Abu - Lughod, Plan for a
Palestinian University, (Draft, Un-
published, 17/11/71).

٤ - على سبيل المثال ، يقترح د . ابراهيم ابو لغد (المصدر السابق) أن تكون السنة الدراسية أحد عشر شهرا بدلا من تسعة شهور وان يتكون الاسبوع الدراسي من ثلاثة أيام دراسة أكاديمية وثلاثة أيام عمل في المصانع والمزارع والمؤسسات العامة . ويؤكد د . ابو لغد ان لهذا البرنامج ميزات اقتصادية كما انه يساعد في خلق الانسان الفلسطيني الجديد .

٥ - د . انطون زحلان
A. B. Zahlan, Arab World : Year
2000, (Arab Projects and Deve-
lopments, Beirut, 75).

٦ - د . نبيل شعث
Dr. Nabil Shaath, High Level
Palestinian Manpower, (The Journal
of Palestine Studies, vol. 1,
no.2, Winter 72)

١ - من بين هذه المحاولات ، المحاولة التي قام بها السيد جورج شير عام ١٩٤٧ لاقامة جامعة عربية في القدس . وكان اهتمامه كبيرا بالمشروع فكتب ابنه - المهندس الدكتور سايا شير اطروحة الماجستير عن بناء الجامعة . ولكن حكومة الانتداب البريطاني لم توافق على اقامة الجامعة . كذلك قام السيد دوسى ناصر رئيس اللجنة الملكية التي انشئت عام ١٩٦٤ لاقامة جامعة في الأردن ، بكتابة مذكرة خاصة اقترح فيها ان تكون القدس مركزا للجامعة . ولكن تم انشاء الجامعة في ذلك الحين في عمان . وبعد عام ١٩٦٧ قام عدد من الانخاص في الارض المحتلة بتأليف لجنة لاقامة جامعة في الضفة الغربية المحتلة . وقد ترأس اللجنة الشيخ محمد الجعبري وكان سكرتيرها المحامي عزيز شحادة . وقد حصلت اللجنة عام ١٩٧٣ على موافقة الحكم العسكري لانشاء الجامعة ولكن لم يتم انشاء الجامعة حتى الآن . وقد تعرضت اللجنة لانتقادات كثيرة اذ تبين انه سيكون للجامعة المقترحة ارتباط بعنوي ومادي بالحكم العسكري .

٢ - باستثناء ما قامت به بعض مؤسسات التعليم الاهلية في الضفة الغربية من تطوير برامجها لتصبح مؤسسات جامعية ، وبالطبع لا يمكن لهذه المؤسسات تححل عبء التعليم الجامعي بأكمله بسبب امكاناتها المحدودة ، ولكن سينار فبعا بعد الى الدور الرئيسي الذي يمكن لهذه المؤسسات ان تقوم به في الوقت الحاضر .

Manpower in Jordan. (The National Planning Council, Amman, April 72).

١٤ - د محمد الغنم / التربية في البلاد العربية ، المركز الإقليمي لتخطيط التربية وإدارتها في البلاد العربية - بيروت ١٩٧١ .

١٥ - د نبيل شعث ، ورقة عمل في مشروع الجامعة الفلسطينية ببيروت ١٩٧١/١١/١ (غير منشور) .

١٦ - نشرة خاصة - جامعة بيل في الولايات المتحدة ١٩٦٨ .

١٧ - وتعليق لذلك هناك حدا أدنى من الوظائف الإدارية والمدرسين والأجهزة والكتب في الجامعة وتكاليف هذه الأمور تتوزع على عدد صغير من الطلبة وفي الجامعات الصغيرة وبالتالي فإن التكلفة بالنسبة للطلاب الواحد تكون كبيرة . أما في الجامعات الكبيرة فإن الاحتياجات من موظفين وأجهزة وكتب تزداد بنفس النسبة - نوعاً ما - بزيادة عدد الطلبة وبالتالي تبقى تكاليف الطالب الواحد ثابتة أو تنخفض قليلاً .

١٨ - من بين الجامعات الحكومية يظهر ان للجامعة الأردنية أفضل نظام مالي إذ يعطي للجامعة صيغة الاستقلال لدرجة كبيرة ، فموارد الجامعة المالية الرئيسية لا تعتمد على مخصصات مباشرة من الحكومة ، وإنما على ما تحصل عليه الجامعة كمنحة من عائدات الجمارك وأرباح الشركات وشرائب المطار ... الخ .

١٩ - يتلزم هذا الرأي مع تواصي اتحاد الجامعات العربية الذي قام في عام ١٩٧١ بدراسة إمكانية قيام جامعة عربية في الأرض المحتلة ووجد أن أنسب طريقة - في الظروف الحالية - هو تطوير مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية .

٧ - المصدر السابق

٨ - نستعمل الكثير من الجامعات هذه النسب لتقدير الرسوب والتسرب .

٩ - يمكن اعتبار علامة ٧٠٪ في الامتحانات الثانوية العامة كدالة للمؤهلين للالتحاق بالجامعات ، وتدل الإحصائيات ان حوالي ٢٢٪ من خريجي المدارس الثانوية يحصلون على معدل ٧٠٪ أو أكثر ، ويرى د - ابو لعد (المرجع السابق) ان الامتحانات العامة ليست مقياساً جيداً للتأهيل للجامعات ، وبالرغم من الموافقة على رأيه ، الا انه من الأنسب استعمال هذا المقياس لأن الامتحانات العامة ستبقى أساساً للقبول لبضعة سنوات - على الأقل .

١٠ - يقسم نظام التليم - دون المرحلة الجامعية - في الضفة الغربية وقطاع غزة الى ثلاث مراحل - المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلتين الإعدادية والثانوية ومدتها كل منهما ثلاث سنوات - وبالرغم انه مناسب ان يكون مدرسو المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية من حملة الشهادات الجامعية ، الا انه يمكن الاكتفاء بالجامعيين للمرحلة الثانوية كخطوة أولية .

١١ - معظم الشعب تحوي حالياً على ٣٥ طالباً أو أكثر ، ويصل العدد أحياناً الى ٤٥ ، وهذه أعداد كبيرة تساهم في انخفاض مستوى التعليم ، ويجدر العمل على جعل الشعية تحوي على ما لا يزيد عن ٣٠ طالباً .

١٢ - عدد الشعب تساوي ع/٣٠ وعدد الحصص الاسبوعية لجييع الشعب يساوي (ع/٣٠) × ٣٦ ، وبالتالي فعدد المدرسين المطلوبين هو (ع/٣٠ × ٣٦) / ٢٤ أي ع/٢٠ .

١٣ - محمد حسن درويش -

Mohammad Hasan Darwish, Health



